ورقة
بحثية

من حرّك الثورة في اليمن؟
تفاعلات مطالب الحرية والحراك الجنوبي والحوثيين والقاعدة

د.معتز سلامة

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تختزل الثورة التي تشهدها اليمن مشاهد ثلاثة: أماميا وخلفيا ومزمنا، تنعكس فيها مختلف مظاهر الصراع التي مرت بها هذه الدولة على مدى العقدين الماضيين، فاليمن مخزن لصراعات متعددة على أرضيات التنوع المناطقي والقبلي والمذهبي، يضاف إلى ذلك تباينات الغنى والفقر ومستوى التحضر. وهذه التناقضات والصراعات شديدة الخصوبة والنشاط السياسي، وقد التقت جميعها فيما أسمي "ثورة البن" في اليمن.

لا يلقي التوقف عند مشهد اللحظة الراهنة في اليمن الضوء على كافة جوانب الصورة؛ فالمطالب السياسية لا تتحول إلى ثورة بين يوم وليلة، وإنما تعبر عن نفسها على استحياء في حقبة تاريخية محددة، ثم تعلي صوتها بانفعال في حقبة تالية، ثم تتأطر وتتجمع وترتسم قسماتها في فترة تالية. وقد تعلو مطالبها أحيانا، وتتوارى أحيانا أخرى، وتخرج كالطوفان في أحيان ثالثة بقوة الدفع التي أنتجتها الخبرات المتولدة عن الفترات الأولى. في ضوء ذلك، يجدر التوقف عند ثلاثة مشاهد تفصيلية يحتويها المشهد اليمني الراهن وتتوارى خلفه:

أولا: المشهد الأمامي (ثورة الشباب): على غرار الثورة المصرية، الشباب هم من أشعلوا الثورة اليمنية، لكن ميادين الثورة باليمن استقطبت أيضا مختلف الأجيال والفئات العمرية من الأطفال وصغار السن والعجائز، ووجدت المرأة على نحو ملحوظ، إلى حد أوقع الرئيس علي صالح في مشكلة حين تحدث عن اختلاط الرجال والنساء في ميدان التغيير بصنعاء، ما أدى إلى خروج مظاهرات نسائية في المحافظات والمدن طالبت بمحاكمته بتهمة القذف.

هذا المشهد الأمامي للثورة اليمنية مثل نظيريه التونسي والمصري؛ اعتصامات من جانب شباب وقوى اجتماعية مختلفة في ساحات رئيسية، هي: التغيير في صنعاء، والحرية في تعز، وحديقة الشعب في الحديدة، وكريتر والمنصور في عدن، والحرية في إبّ. هؤلاء الشباب ذوو أفكار بسيطة تحركهم اعتبارات الكرامة والحرية والعمل والتوظف والفساد وغياب العدالة الاجتماعية والفقر والواسطة والمحسوبية وتأبيد المناصب للرئيس وأولاده وأقاربه، وليس لهؤلاء الشباب من يقودهم وليس لهم رأس واحدة، وليست لهم أجندة واضحة لليوم التالي، يتجمعون في الساحات العامة ويطلقون ذات الشعارات (ارحل، الشعب يريد إسقاط النظام، هو يمشي ولن نمشي ..).

من الناحية الاقتصادية، يعيش اليمن أزمة طاحنة، فالاقتصاد اليمني هو اقتصاد ريعي يعتاش على عائدات تصدير النفط الذي يتجه للنضوب، ويعتمد اليمن على المساعدات من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية (ومن قبل الاتحاد السوفييتي سابقا بخصوص اليمن الجنوبي). واليمن هو أفقر بلد في العالم العربي، وخيارات الاقتصاد اليمني محدودة في عصر ما بعد النفط، ويضع الإفقار المتزايد للسكان مع زيادة معدلات النمو السكاني ضغوطا على الحكومة لا تمكنها من توفير الحد الأدنى من الخدمات، وتبلغ معدلات البطالة 35%، ومتوسط الدخل السنوي للفرد أقل من 900 دولار، ونصف السكان تقريبا يتحصلون على أقل من 2 دولار في اليوم.

فضلا عن ذلك، يواجه اليمن تحديات ديموجرافية هائلة، فمعدل النمو السكاني يبلغ 3.4% في العام بين أعلى المعدلات العالمية، ثلثا الشعب اليمني في عمر أقل من 24 سنة، أكثر من نصفهم أميون. ووفقا للتوقعات سيبلغ سكان اليمن 40 مليونا خلال العقدين المقبلين. ويزيد من التحديات السكانية التشتت الجغرافي للسكان البالغين 23 مليونا، ويتوزعون على نحو 135 ألف قرية ومستوطنة. ونظرا للطبيعة الأرضية الوعرة للدولة اليمنية وقلة مواردها فإنها في الوضع الطبيعي تفتقد القدرة على الوصول إلى كل سكانها وتوفير الخدمات لهم، ومن ثم تنخفض تطلعات السكان إزاء الدولة. وتفتقد مؤسسات الدولة القدرة على تحقيق الاندماج الوطني واختراق كل ربوعها، وثمة مناطق لا تلمس وجود الدولة. وعلى جانب آخر، فإن فائض القيمة المتوقع تحصيله من ممارسات الفساد –إذا نجحت الثورة– ليس بالقدر الذي يغري بتحسن الأوضاع، فضبط كم وحجم الفساد لن يؤدي بالضرورة إلى تغيير مسار الدولة اليمنية.

فضلا عن ذلك، تعني الثورة بالنسبة لليمن زيادة المخاطر المحتملة على كيان الدولة ذاته، كما أن واقع التشطير ليس بعيدا، وكذا الواقع القبلي والمذهبي وأوضاع الأمية والفقر، وهي عوامل من المفترض أن تحول دون الثورة أو ترشيد أحلام الثوار، إلا أن انفجار الثورة جاء لاعتبارات مختلفة، وربما من دون حساب لتقديرات المخاطر، وكل ذلك يشير إلى احتلال الاعتبارات الخاصة بالطفرة الشبابية ومطالب الحرية والكرامة صدارة الأهداف.

لقد جسد ذلك كله الشاب اليمني أحمد إبراهيم جعفر، في رسالته إلى رئيس الجمهورية في 2011/4/8 التي نشرت على "موقع التغيير"، حين رسم صورة لمطالب وأحلام تتضمن كل شيء يمكن أن يتخيله الإنسان: "نريد أن نأكل ونشرب جيداً... نريد أن ننعم بنعمة الماء والكهرباء أربعة وعشرين ساعة في اليوم... نريد أن توفر لنا الطاقة في محطات الوقود، وأن ننام دون أن نفكر من أين نأتي غداً بأسطوانات الغاز لبيوتنا والديزل لمزارعنا... نريد أن نؤمن صحتنا وصحة أولادنا... نريد أن نتلقى تعليمنا المدرسي في مدارس ذات مستوى عالٍ ..، نريد سكنا للشباب، وفرصة عمل براتب معقول.. نريد أن نرى رؤساء جددا لليمن يتسابقون على تحقيق الإنجازات، لا أن نموت في عهد رئيس واحد يحكمنا بقبضة من حديد".. ويصل الشاب في رسالته للرئيس إلى القول: "تحتاج اليمن إلى خطاب يعد الشعب بأن محلات بيع الورد ستكون أكثر من المقابر، وأن المراكز الثقافية، ودور عروض السينما والمسرح ستكون أكثر من أقسام الشرطة، وأن عيد الشجرة هو اليوم الوطني الأغر..".

هذا هو المشهد الطافي على سطح الثورة اليمنية، والذي يجعلها شبيهة إلى حد يكاد يكون مكررا ومعادا من الثورتين التونسية والمصرية.

ثانيا: المشهد الخلفي (المعارضة السياسية): خلف المشهد الأمامي للثورة اليمنية، يوجد مشهد خلفي ثان يجسد المعضلات السياسية التي مر بها اليمن منذ قرار وحدة الشطرين عام 1990 وحتى الآن. وهذا

المشهد لا يختلف كثيرا عن المشهد المصري، فيما يشير إليه من وجود قوى سياسية عملت في ظل الأطر القائمة للدولة ولم تسع إلى الثورة، وتفاعلت مع النظام والدولة، ولكن تجربتها في عمومها كانت مضيعة للوقت مع نظام احترف التحايل، وهذه القوى تتمثل في أحزاب اللقاء المشترك الذي تأسس في فبراير 2003، وتضمن أحزاب المعارضة الرئيسية:

- التجمع اليمني للإصلاح.
- الحزب الاشتراكي اليمني.
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.
- حزب البعث العربي الاشتراكي القومي.
- حزب الحق.
- التجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية اليمنية.

وقد دخلت هذه القوى قبل الثورة مع النظام السابق وحزب المؤتمر الشعبي الحاكم في معارك عبر محطات سياسية عديدة. وحتى قيام الثورة لم يهتد الطرفان إلى صيغة توافقية أو حلول لأبسط المشكلات.

هذه القوى كانت قد اعتادت السير مع النظام بخطوات السلحفاة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، وبينها وبين النظام ميراث من المطالب والوعود التي لم تلب. كان سقف مطالبها أقل بكثير من سقف مطالب الثورة. في البداية تشككوا فيما يبدو من قدرتها على النجاح. لقد وقفت هذه القوى قبل الثورة عاجزة عن تحقيق مطالبها إزاء حيل النظام المستمرة وعدم وفائه بوعوده، ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قبل الثورة دارت حوارات وجدالات بين هذه القوى وحزب المؤتمر الشعبي الحاكم على تعديل القوانين الانتخابية وقانون السلطة المحلية وانتخابات المحافظين وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتعديلات دستورية هزيلة، دون أن تتوصل إلى حلول نهائية. ويطرح ذلك مشكلة لقوى اللقاء المشترك، وهي أنها على مدى سنوات اختزلت تطلعاتها السياسية في الإصلاح، ولم تستعد لحالة ثورية تعد بتغيير شامل وقد تجد فيه نفسها مسئولة عن إدارة الدولة، وهو ما لم تكن أفقها السياسي يتخيله.

وقد أدى شح السلطة وحزب المؤتمر الشعبي الحاكم في التعاطي مع أحزاب اللقاء المشترك إلى اتجاه هذه الأحزاب إلى موقف أكثر وضوحا فيما يتعلق بقضيتي الجنوب والحوثيين، فحمّلت السلطة مسؤولية تعميق الأزمات، واتهمتها بتجاهل وإهمال الإصلاحات السياسية الجذرية واللجوء إلى المناورة، ودعت إلى ضرورة

الاعتراف بالقضية الجنوبية والدفع بها نحو إنتاج دولة الشراكة. وبشكل عام جعل فشل السلطة في التوافق مع اللقاء المشترك الأخيرة تفت في عضد السلطة إزاء القضايا الوطنية الكبرى.

وعلى غرار ما حدث مع الثورة المصرية، فيما يتعلق بالدور الذي لعبه الإخوان المسلمون، شهد اليمن أيضا حالة مماثلة؛ توقف عندها مرارا الرئيس علي صالح في حوار له مع قناة العربية 26 مارس 2011. وإذا كانت للرئيس دوافعه المتمثلة بالرغبة في استنفار الخوف من الإخوان المسلمين وحزب الإصلاح، فإن شهادة مؤسس ثورة الشباب الناشط الحقوقي أحمد سيف حاشد لا يطالها الشك، وهو يشير إلى أن الشباب الذين دفعوا الثورة منذ البداية أخذوا يتوارون، وأخذ مؤيدو حزب الإصلاح يسيطرون على المشهد ويمنعونهم عن المنصة الأساسية في الميدان. ويؤكد أن الإخوان لا يريدون خطابا آخر مغايرا لخطابهم ويريدون اختطاف ثورة الشباب.

ويرجع البعض سيطرة حزب الإصلاح والإخوان المسلمين على مشهد الثورة في اليمن – وخصوصا صنعاء– إلى أن الأحزاب الدينية منظمة ولها أيديولوجيات واضحة وتوظف الدين، وهو ما لا يتقنه شباب الاتجاهات اليسارية والمنتمون إلى منظمات المجتمع المدني. وعلى منصة «ساحة التغيير» في جامعة صنعاء، استُضيف رجل الدين الأصولي عبد الوهاب الديلمي خطيبا في الجمعة الثانية. كذلك اعتلى المنصة رجل الدين عبد المجيد الزنداني رئيس جامعة الإيمان، الذي بشر بقيام دولة الخلافة الإسلامية. وفي نفس الاتجاه، يشير البعض إلى انضمام اللواء علي محسن الأحمر إلى صفوف مؤيدي مطالب ثورة الشباب، وهو المعروف بميوله الإسلامية الجهادية والإخوانية. ولعل ذلك ما دعا البعض لطرح السؤال: هل نحن أمام انقلاب عسكري للإخوان المسلمين في اليمن؟!

ثالثا: المشهد المزمن ثلاثيا، (الحراك والحوثيين والقاعدة): هذا المشهد الأخير لليمن هو الذي سيحدد جوانب اختلاف الثورة اليمنية عن شقيقتيها المصرية والتونسية، وهو الذي سيحدد نتائج وإفرازات هذه الثورة، فإذا كان هناك تماثل وتشابه "كربوني" تقريبا في المشهدين السابقين للثورة اليمنية مع الثورتين المصرية والتونسية، فهناك اختلاف في هذا المشهد الأخير. إن كلا من مصر وتونس لا تعانيان ما يعانيه اليمن من ثلاثي للخطر يهدد كيان الدولة القائم.

لقد تطورت مطالب الحراك السلمي الجنوبي منذ يوليو 2007 حتى بلغت منتهاها قبل الثورة بإحياء دعوات الانفصال وعودة الشطر الجنوبي، وشهد اليمن تظاهرات شبه يومية في مختلف محافظات الجنوب وفي عدن العاصمة السابقة. وربما يكون مشهد التواصل الرئيسي هو أن الثورة في محافظات الجنوب لم تمثل أجواء غريبة على الإطلاق مع أجواء الأشهر الأخيرة فيها، والاختلاف الأساسي الجديد هو في الشعارات التي كانت من قبل تخرج رافعة الانفصال علانية، وبعد الثورة خرجت لترفع شعارات التغيير وإسقاط النظام. كانت مطالب الحراك في البداية تدعو للمساواة وتحسين أوضاع الجنوبيين في إطار دولة الوحدة وإعادة المسرّحين من الجيش إلى الخدمة، ثم تطورت – مع الإهمال الحكومي– إلى مطالبات انفصالية، وبلغت القمة مع تأطر العديد من

القوى السياسية الناشطة في الجنوب والتي أخذت تتحرك على الأرض، وتتواصل مع قيادات الجنوب السابقة وعلى رأسها علي سالم البيض، وقد اقتربت مطالبات الجنوب قبل الثورة من حدود تبني برنامج للعمل المسلح بهدف إسقاط دولة الوحدة.

وعلى الناحية الأخرى، طرح الحوثيون في الشمال أحد أخطر التحديات لكيان الدولة اليمنية، بخوضهم ست حروب متتابعة، كان أخطرها الأخيرة التي استمرت ستة أشهر، وحملت مخاطر التدخل الإيراني بتهديدات مباشرة، وانخرطت فيها السعودية، مما جعلها الحرب الوحيدة التي تجاوزت فيها الرقعة الجغرافية الحدود اليمنية. لقد نجم عن هذه الحرب تشريد آلاف الأسر ونشوء ظاهرة مخيمات النازحين في محافظات: صعدة، وعمران، وحجة (نحو ربع المليون نازح ومشرد).

وطبقا لنائب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، فقد تكبدت الحكومة اليمنية خسائر مادية بلغت نحو 3 مليار دولار، وبشرية تمثلت في سقوط 3 آلاف شهيد، و14 ألف جريح. هكذا مثلت حرب الحوثيين استنزافا للاقتصاد اليمني.

ويبقى الجانب الأخطر في المشهد اليمني المزمن، في تنظيم القاعدة، الذي اتخذ من اليمن ملاذا إقليميا، وجعل منها قاعدة الجهاد الرئيسية في الجزيرة العربية، التي تنطلق منها عملياته في اليمن والجوار الإقليمي. وتتضح خطورة ذلك من موقع اليمن بين القرن الإفريقي والجزيرة العربية، وبين آسيا وأفريقيا، وبين الصومال والسعودية، والعلاقات بين قاعدة الشباب الصومالية المتطرفة بقاعدة الجهاد في الجزيرة العربية، ومئات آلاف اللاجئين الصوماليين باليمن، واحتمالات التنسيق بين الحراك والحوثيين والقاعدة، وهذه جميعها قنابل موقوتة.

هل تكون تجربة الثورة مدخلا جديدا لإعادة الالتفاف حول اليمن، وهل يجُبُّ الحدث الثوري الكبير مطالب الحوثيين والحراك وحتى تنظيم القاعدة من الشباب اليمني؟ هل تثبت اليمن مرة ثانية أن الأنظمة السلطوية هي المتسبب الرئيسي في الفساد والثورة، وحتى مطالبات الانفصال وتنظيم القاعدة؟ أم تصدق مقولة الرئيس اليمني "إذا كنا شطرين سنصبح أربعة، لن تكون معهم حضرموت أو الجنوب أو الحوثيون أو شمال الشمال، سيبقى المثلث، والمثلث سيكون مفككا"!!!

وهو ما يؤكده أيضا مستشار الرئيس اليمني سالم صالح محمد بأن حركة التغيير لن تحل القضية الجنوبية، مرجعا ذلك إلى "الطابع القومي لحركة التغيير الذي يتعارض كليا مع مقولة الانفصال".

قد تبدو هذه الأسئلة حالمة ورومانسية في واقع يمني قبلي مدجج بالسلاح، وفي ظل جيش يفتقد إلى تقاليد المؤسسة المنضبطة، ولكنه الحلم الخاص بتغلب العقل وخيار الوحدة والدولة. فالشباب طامحون بحد يصعب أن تلبيه قدرات اليمن المحدودة دون قرار بالدعم من دول مجلس التعاون الخليجي والعالم، كما أن قوى

المعارضة ليس لديها إجابات عن كل ما سيطرحه الشباب من مطالب، وهي على استعداد للقبول بأنصاف الحلول والتوليفات على نحو لا يصل بمطالب الثورة إلى نهايتها، وهي أدرى بواقع اليمن الذي لم يعد سعيدا. ويبقى المشهد المزمن هو الذي سيتحكم بالمشهدين السابقين عليه.